الأنباء
الاثنين 4 ابريل 2011

يتقدمهم الوليد بن طلال و3 مليارديرات من الكويت تضعها في المرتبة الرابعة

«فوربس ـ الشرق الأوسط»: 127 مليار دولار إجمالي ثروات 34 مليارديرا عربيا

كشفت مجلة «فوربس ـ الشرق الأوسط» في عددها السادس لشهر أبريل عن قائمة أثرياء العرب للعام 2011 والبالغ عددهم 34 مليارديرا، والذين وصل مجموع ثرواتهم إلى 127 مليار دولار، مقارنة بـ 115,3 مليار دولار خلال العام 2010.

وقالت «فوربس ـ الشرق الاوسط» ان الأمير الوليد بن طلال مازال يتربع على رأس القائمة، لكنه تراجع على قائمة «فوربس» حسب التصنيف العالمي وجاء هذا العام في المركز 26 بثروته البالغة 19,6 مليار دولار، بارتفاع عن العام الماضي حين كانت 19,4 مليار دولار.

وقد جاءت الكويت في المرتبة الرابعة بـ 3 مليارديرات، احتل فيها ناصر الخرافي وعائلته القمة بثروة تبلغ 10,4 مليارات دولار محرزا المرتبة 77 عالميا والـ 4 عربيا، كما شهدت قائمة الكويت عودة اسمي قتيبة الغانم وبسام الغانم بثروة تبلغ 1,4 مليار دولار لكل منهما محرزين المرتبة 879 عالميا والـ 28 عربيا.

بينما برزت المملكة العربية السعودية ومصر ولبنان والإمارات العربية المتحدة والكويت كأهم أقطاب الثروات العربية، وتأتي هذه القائمة لتكون المؤشر المعتمد لرصد الثروات وخارطة توزعها وأهم القطاعات الاقتصادية التي تمولها.

وتربعت السعودية ومصر على عرش قائمة الأثرياء العرب وبلغ عدد الأثرياء في كل من الدولتين 8 شخصيات، وشهدت مصر دخول أسماء جديدة على قائمتها وهم الأخوة منصور، ياسين ويوسف ومحمد منصور الذي احتل مرتبة أعلى من أخويه بثروته البالغة 2 مليار دولار والتي جعلته يحتل المرتبة 595 عالميا والـ 17 عربيا، واحتل ناصيف ساويرس بثروته البالغة 5,6 مليارات دولار أعلى القائمة المصرية محتلا بذلك المرتبة 182 عالميا والـ 7 عربيا، وحجز محمد الفايد وعائلته والذي دخل القائمة لأول مرة بثروته البالغة 1,2 مليار دولار المرتبة 993 عالميا والـ 32 عربيا.

أما لبنان الذي احتل المرتبة الثانية عربيا بعدد مليارديراته البالغ 6، فتظهر قائمته تركز الثروات في أيدي عائلتين هما آل ميقاتي، وقد حاز رئيس الوزراء نجيب ميقاتي بثروته البالغة 2,8 مليار دولار الصدارة على القائمة اللبنانية فجاء في المرتبة 409 عالميا والـ 10 عربيا، وعائلة آل الحريري، الأخوة الأربعة، حيث حاز بهاء الحريري الأكبر والأكثر ثروة المرتبة 459 عالميا والـ 13 عربيا بثروة تبلغ 2,5 مليار دولار.

واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة بـ 4 مليارديرات، اعتلى صدارتها عبدالعزيز الغرير وعائلته بثروة تبلغ 2,7 مليار دولار فجاء في المرتبة 420 عالميا والـ 12 عربيا، وهذا يظهر تراجعا عن العام الماضي إذ بلغت ثروته حينها 3,5 مليارات دولار.

وأوضحت رئيس تحرير «فوربس ـ الشرق الأوسط»، خلود العميان قائلة: «هناك أثرياء عرب مقيمون خارج الوطن أو يحملون جنسيات غير عربية، احتفظنا بأسمائهم في قائمة «أثرياء العرب»، وهم الملياردير اللبناني جوزيف صفرا الذي جاء في قائمة «فوربس»، حسب التصنيف العالمي، في المرتبة 63 والثانية عربيا، وتبلغ ثروته 12,3 مليار دولار، وهو مقيم في البرازيل، والملياردير الأردني زياد المناصير الجديد في القائمة الذي جاء في المرتبة 564 عالميا و16 عربيا، وتبلغ ثروته 2,1 مليار دولار، وهو مقيم في روسيا، والملياردير العراقي الأصل نظمي أوجيه الذي جاء في المرتبة 692 عالميا و19 عربيا، وتبلغ ثروته 1,8 مليار دولار وهو مقيم في المملكة المتحدة، والملياردير السوداني محمد إبراهيم الذي جاء في المرتبة 692 عالميا و19 عربيا أيضا، بثروته التي تبلغ 1,8 مليار دولار، وهو مقيم في المملكة المتحدة، والملياردير السوري أيمن أسفاري الذي دخل القائمة لأول مرة وجاء في المرتبة 736 عالميا والـ 22 عربيا وتبلغ ثروته 1,7 مليار دولار».

وأضافت العميان: «قد يتساءل البعض لماذا نمضي وقتا طويلا في عد أموال الآخرين؟ الجواب يكمن في قدرة هؤلاء الأثرياء على تشكيل عالمنا، هذه الأسماء لا تملك الثروة فقط، بل تسهم في التخفيف من نسب البطالة في العالم، من خلال خلق مشروعات وفرص عمل، إضافة إلى قوتهم السياسية أحيانا، ولكن ماذا يحدث لو وظفت الثروة في طريق غير صحيح؟».

وأشارت إلى أن: «سليمان الراجحي وبيل غيتس ووارين بوفيت أمثلة من بين الكثير من الأمثلة الأخرى من أثرياء العالم الذين جعلوا من أنفسهم قدوة يحتذى بها، وامتدت رسالتهم لخدمة مجتمعاتهم والمجتمعات الأخرى، وهذه النماذج من الأثرياء أيضا هي التي تدفعنا لإحصاء الثروة العالمية، حيث نجد تركز الثروات في أياد لها القدرة في تشكيل مجتمعاتنا، وتسهم في تقدمها من خلال ضخ مشاريع متنوعة وخلق فرص عمل، الأمر الذي يساعد على تقليل الكثير من المشاكل الاجتماعية التي يمر بها العالم، وبهذا تتحول هذه الثروات من مجرد أوراق نقدية إلى أدوات في يد مالكيها للتأثير الإيجابي في المجتمع».

غلاف مجلة «فوربس ـ الشرق الأوسط»

مصر والسعودية ولبنان والإمارات والكويت أهم أقطاب الثروات العربية

«ميد»: «زين» الرابعة و«الوطني» الـ 8 و«الأهلي المتحد» الـ 72 ضمن قائمة أكبر 100 شركة في الشرق الأوسط لـ 2011

احتلت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) المرتبة الأولى ضمن قائمة أكبر 100 شركة في منطقة الشرق الأوسط من حيث الرسملة السوقية في عام 2011 التي أصدرتها مجلة «ميد» الاقتصادية لعددها في شهر ابريل حيث بلغت القيمة السوقية للشركة 68,79 مليار دولار، وتلاها في المرتبة الثانية بنك الراجحي بقيمة 28,6 مليار دولار، وجاءت «اتصالات» الإماراتية في المرتبة الثالثة بقيمة سوقية 23,25 مليار دولار وفي المرتبة الرابعة جاءت مجموعة «زين» الكويتية وبلغت رسملتها السوقية 21,09 مليار دولار.

ومن الشركات الجديدة التي دخلت القائمة شركة ألمنيوم البحرين في المرتبة 57، والبنك الأهلي المتحد في الكويت في المرتبة 72.

وقدرت «ميد»، الرسملة السوقية للشركات المائة الأكبر في منطقة الشرق الأوسط في عام 2011، بنحو 656,6 مليار دولار بفارق بسيط عن عام 2010 لم يتعد 2٪، مشيرة في تقريرها الى أنه رغم الارتداد القوي في عام 2010، إلا أن النمو في أسواق الرساميل في منطقة الشرق الأوسط تباطأ إلى حد ما.

وقالت المجلة إن دول مجلس التعاون الخليجي شكلت 503,5 مليارات دولار من 656,6 مليار دولار الرسملة السوقية الإجمالية للشركات المائة، ما يشير إلى أن منطقة الخليج تبقى موطن أكبر الشركات في المنطقة.

وجاء في المرتبة الخامسة الصناعات القطرية وبلغت رسملتها السوقية 19,42 مليار دولار، وفي المرتبة السادسة جاءت الشركة السعودية للاتصالات وبلغت رسملتها السوقية 18,66 مليار دولار.

وجاء بنك قطر الوطني في المرتبة السابعة وبلغت رسملته السوقية 18,02 مليار دولار، وبنك الكويت الوطني في المرتبة الثامنة برسملة سوقية بلغت 17,33 مليار دولار، وشركة الاتصالات المغربية في المرتبة التاسعة برسملة سوقية بلغت 17,16 مليار دولار، وفي المرتبة العاشرة شركة أزدان العقارية القطرية برسملة سوقية بلغت 16,86 مليار دولار.

واحتفظت 12 شركة إماراتية في القائمة بقيمتها السوقية عند 72 مليار دولار، وتمكنت موانئ دبي العالمية من تحقيق زيادة ملحوظة في قيمتها حيث ارتفعت من 6,4 مليارات دولار إلى 9,4 مليارات دولار، ما ساهم في رفعها إلى المرتبة 17 من ترتيبها الـ 27 في العام الماضي.

وفي المرتبة 22 جاء بنك أبوظبي الوطني متقدما عن ترتيبه السابق وهو 26، وبلغت رسملته السوقية 7,26 مليارات دولار، واحتل بنك الخليج الأول المرتبة 27 متقدما عن ترتيبه السابق وهو 29، وبلغت رسملته السوقية 6,43 مليارات دولار، وبنك الإمارات دبي الوطني في المرتبة 42 متقدما عن ترتيبه السابق وهو 50، وبلغت رسملته السوقية 4,57 مليارات دولار.

شركات غادرت القائمة

هذا وقد غادرت شركات القائمة ومنها: الدار العقارية التي احتلت المرتبة 77 في قائمة أكبر الشركات من حيث الرسملة السوقية في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا لعام 2010، وشركة إعمار المنطقة الاقتصادية في السعودية التي احتلت المرتبة 80 في القائمة العام الماضي، بالإضافة إلى شركة الاتصالات البحرينية وكانت في المرتبة 81 وشركة العز للحديد المصرية وكانت في المرتبة 84، وبنك الإسكندرية المصري وكان في المرتبة 92.

عموميتها وزعت 10٪ أسهم منحة للمساهمين

العبدالجادر: «مراكز» أنجزت 85٪ من منتجع المراكز الرياضي والترفيهي بـ 10 ملايين دينار

رشيد العبدالجادر مترئسا عمومية «مراكز التجارة العقارية»

أكد نائب العضو المنتدب لشركة مراكز التجارة العقارية رشيد العبدالجادر أن 27 شركة عقارية من إجمالي 40 شركة تقريبا مدرجة تتداول بأقل من القيمة الاسمية للسهم (100 فلس)، مشيرا إلى أن «مراكز» من ضمن 13 شركة تتداول اسهمها بأعلى من القيمة الاسمية للسهم.

وكشف العبدالجادر خلال عمومية الشركة العادية وغير العادية التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 75٪ عن أن الشركة تدرس مشاريع مستقبلية في قطر وعمان.

وأشار تقرير مجلس الإدارة إلى أنه في عام 2010 تم إدراج الشركة في السوق الرسمي حيث حققت نتائج مالية مرضية تعكس النمو الذي طرأ على أعمالها حيث بلغ إجمالي الموجودات 29,5 مليون دينار للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 فيما بلغت الاستثمارات المتاحة للبيع والعقارات الاستثمارية 18,3 مليون دينار في حين بلغ إجمالي الإيرادات 5,9 ملايين دينار وبلغ صافي الربح المتحقق 5,4 ملايين دينار بنسبة ربحية 51,94٪ من رأسمال الشركة أي بحدود 52 فلسا لكل سهم وقد بلغت القيمة الدفترية للسهم 207 فلوس.

واشار العبدالجادر إلى أن الشركة أنهت 85٪ من أعمال تشييد منتجع المراكز الرياضي والترفيهي والذي يقام على مساحة 3 آلاف متر مربع في محافظة مبارك الكبير بكلفة المشروع تقدر بنحو 10 ملايين دينار والذي يضم أكاديمية للفروسية ومراكز للتأهيل الصحي للنساء والرجال وفندقا وصالات للألعاب الرياضية وحمامات سباحة ومضمارا للفروسية. وقال إن للشركة عدة مشاريع مهمة في سورية في مقدمتها مساهمة بنسبة 10٪ في شركة «انترادوس للتطوير السياحي» في سورية وهي الشركة التي تمتلك مشروعا على مساحة 460 ألف متر مربع، حيث يتكون المشروع من مدينة سكنية متكاملة المرافق والخدمات ويقع المشروع على الواجهة البحرية لكورنيش مدينة طرطوس الساحلية.

وزاد أن الشركة تمتلك قطعة أرض أيضا في سورية بمساحة 620 ألف متر مربع، حيث سيتم تشييد مركز للتجارة العالمية على هيئة مدينة نموذجية تضم مباني تجارية واستثمارية وسكنية وفنادق، بالإضافة إلى ضاحية تشمل كل المرافق والخدمات، كما سيتضمن المشروع إنشاء مجمع تجاري على مساحة 50 ألف متر مربع.

وأوضح أن الشركة تمتلك 100٪ من شركة تنمية للاستثمار في سورية ورأسمالها مليار ليرة سورية، ومهمتها تنفيذ المشاريع والأعمال التجارية والخدمية والتنموية، مؤكدا أن الأحداث السياسية التي تمر بها سورية خلال الفترة الحالية لم تؤثر على مشاريع الشركة هناك، مشيرا الى أن الشركة لديها شركاء استراتيجيين في قطر وتبحث عن فرص مناسبة للاستثمار في السوق القطري.

وأقرت عمومية الشركة توزيع 10٪ أسهم منحة من رأس المال المدفوع، كما صادقت العمومية على تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقبي الحسابات والموافقة على تفويض مجلس الإدارة على بيع وشراء 10٪ من أسهم الشركة لمدة 12 شهرا، بالإضافة الى إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة وإبراء ذمتهم عن تصرفاتهم القانونية عن عام 2010

وقد وافقت العمومية غير عادية على زيادة رأس المال من 10,55 ملايين دينار الى 11,55مليون دينار وذلك مع توزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 10٪ للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

● عاطف رمضان

جانب من المساهمين خلال عمومية الشركة

على هامش افتتاح أنشطة مؤتمر «أزمة التسويق وصناعة الفرص» بمشاركة 46 شركة ومؤسسة محلية وعربية

الحداد: تشدد البنوك في الائتمان وصل حد التعسف

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة «الراية» عدنان الحداد إن تشدد البنوك المحلية في عمليات الائتمان أدى إلى تراجع عمليات النمو الاقتصادي في الكويت وبالتبعية أثر بالسلب على أوضاع سوق الكويت للأوراق المالية، مبينا أن التشدد الذي تمارسه البنوك حاليا على الشركات وصل حد التعسف، في حين أن هناك مطالبات بتطوير الشركات للنهوض بالاقتصاد الوطني ولتحقيق التنمية المنشودة وتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري إقليمي.

وأضاف الحداد خلال تصريحات صحافية على هامش افتتاح أنشطة مؤتمر أزمة التسويق وصناعة الفرص الذي تنظمه شركة مجموعة «الراية» تحت رعاية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بمشاركة 46 شركة ومؤسسة من الكويت ودول مجلس التعاون وشمال أفريقيا وبحضور د.فيليب كوتلر عميد التسويق في العالم الذي سيستمر ليوم غد الثلاثاء متضمنا ورش عمل خاصة برجال الأعمال المشاركين أن التسويق الجيد للمشاريع المحلية يصنع الفرص الحقيقية لتحقيق أرباح جيدة، فضلا عن أنه الضمان الحقيقي في مساعدة الكويت على التحول إلى مركز مالي وتجارى اقليمي، مشيرا إلى ان ضرورة تهيئة المناخ لوضع الأسس السليمة للتسويق الجيد من تشريعات وقوانين اقتصادية مثل قوانين التخصيص، شراكة القطاعين العام والخاص، حماية المنافسة، حماية المستهلك، الشركات التجارية، ضريبة القيمة المضافة، الوكالات التجارية، المشتريات والمناقصات العامة، تنظيم عمليات الاندماج والتوحيد والاستحواذ، تنظيم عمليات الإفلاس، حوكمة الشركات، إنشاء هيئة أسواق المال، الصكوك الحكومية، التوريق للتمويل التقليدي والإسلامي، الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، ضريبة الدخل الشامل، المشروعات الصغيرة، الطيران المدني، تعديل قانون أملاك الدولة، تعديل قوانين نشاط التأمين، تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية، مبينا أن كل هذه القوانين تساعد على جذب رؤوس الأموال وتحريك البلاد اقتصاديا واجتماعيا والعمل أيضا على الأخذ بسياسات تنويع القاعدة الإنتاجية وذلك من خلال تحسين الوضع التنظيمي للاستثمار المالي وتعزيز دور البنك المركزي كجهة رقابية على الجهاز المالي والمصرفي، وإحداث تغييرات في هيكل الناتج التجاري، ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي، وتهيئة البيئة الإدارية والتنظيمية والقانونية للقطاع الخاص، واسترداد الدور الأساسي للدولة في عمليات إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، مع مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة اللاحقة، وإحداث تغييرات ملموسة في هيكل الناتج الصناعي، ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي من خلال زيادة معدلات النمو الحقيقي.

محمد الأحمد وعدنان الحداد يسلمان هدية تذكارية إلى د.فيليب كوتلر (محمد ماهر)

جانب من الحضور (محمد ماهر)

حلول عالمية

وأوضح الحداد ان د.فليب كوتلر عميد التسويق العالمي سيعطي شهادات رسمية موقعة ومعتمدة لكل مشارك على حدة، مبينا ان مجموعة الخليج تهدف من ذلك المؤتمر إلى تقديم الحلول للشركات المالية والاقتصادية ومساعدتها في مواجهة أي ظروف صعبة قد تمر بها فمن المعروف ان الجميع بات يبحث الآن عن أدوات جديدة تساعده على النمو بشركته ومؤسسته إلى الاتجاه الصحيح فمؤتمر التسويق وصناعة الفرص هو خطوة في تلك الاتجاهات حيث يهدف إلى توضيح وأسس وقواعد التسويق الحديث في كيفية مواجهة المشكلات وكيفية حلها تسويقيا دون التسبب في خسائر مالية للشركة او المؤسسة.

مبادرات اقتصادية

من جانبه، ألقى الأمين العام لشؤون مجلس الوزراء محمد الأحمد كلمة نيابة عن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء قال فيها: نحن حريصون كل الحرص في دعم كل ما يفيد وينمي اقتصادنا وانطلاقا من هذا المبدأ والتوجه الذي نتبناه جميعا نقوم بتشجيع تلك المبادرات التي يقوم بها القطاع الخاص لتنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا من خلال إقامة تلك المؤتمرات العلمية الجادة والهادفة لتنمية ورقي مجتمعاتنا في كل المجالات والقطاعات التي تصب في النهاية في مصلحة الوطن والمواطن، فالعمل على نقل التجارب العالمية والتطبيق الجاد لها في بلادنا يعمل على الارتقاء بالمجتمع ويحقق الخطط التنموية التي نسعى إلى إحرازها فالتحول الى مركز مالي وتجاري اقليمي يحتاج إلى تضافر جميع الجهود من القطاعين العام والخاص وذلك لتحقيق الأهداف التنموية في كل المجالات فالأخذ بأسباب العلم وتطبيق قواعده الصحيحة هو أولى الخطوات الصحيحة لتحقيق تلك الرؤية.

وأضاف أنه مما لاشك فيه ان المؤتمرات التدريبية العلمية في غاية الأهمية حيث انها تعمل على نقل التجارب من الخارج إلى الداخل وتعمل على توفير البيئة السليمة لإنشاء اقتصاد حر قوي وتعمل على تبادل المعرفة والمعلومة لذلك نتمنى المزيد من تلك المؤتمرات الجادة، خاصة إنها تستضيف علماء مختلفين ومتخصصين في كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية ما يساهم من استفادة شركاتنا ومؤسساتنا من تلك الخبرات العملية ما سينعكس فعليا علينا بشكل ايجابي، متمنيا لكل الحضور التوفيق والنجاح والاستفادة.

● محمود فاروق

كوتلر: الكويت تتمتع فعلياً ببنية تحتية قوية

قال د.فيليب كوتلر عميد التسويق العالمي إن الكويت التي يزورها لأول مرة في حياته وبدعوة كريمة من شركة مجموعة «الراية» لتقديم محاضراته وإطلاق نظريته التسويقية الحديثة منها بان الكويت تتمتع فعليا ببنية تحتية قوية تستطيع من خلالها تسويق مشاريعها عالميا وتكون فعليا مركز جذب لرؤوس الأموال في المنطقة وذلك لو تم الأخذ بطرق وأساليب ونظريات التسويق الصحيح وتم العمل على توفير بيئة سليمة له، مؤكدا ان الكويت لديها الموارد الاقتصادية والاجتماعية والإمكانيات التي تؤهلها فعليا إلى احتلال مركز متقدم اقتصاديا واجتماعيا عالميا في حال تم الاستغلال الأمثل في تسويق مواردها ومشروعاتها وأفكارها وذلك من خلال إطلاق حرية الاستثمار بشكل أوسع مما هو عليه الآن مرحبا بوضع افكاره وتجاربه ونظرياته في خدمة الاقتصاد الكويتي، مشيرا الى انه شارك في إعداد وتسويق كثير من دول العالم ووضع لها خططها التسويقية وعلى رأسها دولة ماليزيا والعديد من الشركات والمؤسسات الأوروبية والأميركية.